دور سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في تعزيز الأمن القومي الجزائري

د/نورالدين عنون

أستاذ محاضر (ب)، جامعة باتنة 2

anoune.nourdine@yahoo.fr

ملخص:

نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على تعامل السلطات الجزائرية مع قضية امن وسلامة ترابها بمنظور التهيئة العمرانية والتخطيط الإقليمي، حيث خلص البحث إلى أن المتتبع لمسار السياسة العمرانية في الجزائر يدرك المساعي الحثيثة للدولة الجزائرية، من خلال تبنيها لسياسة إقليمية، لا تكاد تتوقف عن التطور والتبلور وفقا للتحديات المثارة والقضايا المطروحة، ففي الوقت الراهن أصبح الحديث عن سياسة وطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية والدفاع عن الإقليم هذه السياسة قائمة على أدوات التخطيط المجالي، أدوات الشراكة والإعلام وأدوات مالية، إذ أن إدراك الجزائر لعمقها الإفريقي دفع النخب الحاكمة منذ الاستقلال لإعطاء أهمية قصوى لمشاكل التنمية وفق مقاربة تشاركية تساهم فيها مختلف الأطراف والفعاليات المعنية بالسهر على أداءها لوظائفها وضمان تحقيق المصالح المشتركة. ومن هنا تأتي أهمية موضوع البحث الذي يبين السياسة الأمنية لبناء الأمن القومي الجزائري صميمها قائم على نشر مظاهر التنمية الاقتصادية عبر الأقاليم المجاورة، لأن تأمين الحدود الإقليمية يأخذ بعين الاعتبار الخصائص والمتطلبات المشتركة بين الدول وليس فقط التركيز على النواحي الفنية الهندسية ذات الطابع العسكري.

الكلمات المفتاحية: الحدود الجغرافية، مقاربة تشاركية، أدوات التخطيط الإقليمي، التهيئة العمرانية، الأمن القومي.

Abstract:

In this research, we attempt to shed light on the Algerian authorities' handling of the issue of security and territorial integrity in terms of urban planning and planning. The research concluded that the pathfinder of the Algerian urban policy is aware of the intensive efforts of the Algerian state through its adoption of a regional policy and crystallize according to the challenges raised and issues at hand. At the present time, the talk of a national policy for the creation of the region and its sustainable development contribute to the establishment of national unity and defense of the region. This policy is based on the tools of comprehensive planning, M financial instruments, as the realization of the depth of the African Algeria push the ruling elites since independence to give utmost importance to the problems of development in accordance with the participatory approach in which the various parties and actors involved contribute to ensuring the performance of its functions and ensure the achievement of common interests. Hence, the importance of the research topic, which shows the security policy to build the Algerian national security, is based on spreading economic development across the neighboring regions, because securing regional borders takes into consideration the common characteristics and requirements of the countries, not just the technical and engineering aspects of the military nature.

Keywords: geographic boundaries, participatory approach, spatial planning tools, land use planning, national security.

مقدمة:

لم تعد مشكلة الأمن القومي هاجساً مرتبطة فقط بتهديدات القوات المعادية، بل أصبحت مشكلات الفقر، الهجرة، مشكلة المياه، البيئة،.. تشكل تهديدات مباشرة تستوجب على الدول وضع الخطط والبرامج التنموية لحماية كيانها. وعليه أصبح كل من الأمن والتنمية عنصران متلازمان، لأن ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن(الخضيري عبدالعزيز،2009،ص،5).

إن استعراض سياسة تهيئة الإقليم ودورها كإحدى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، ينطلق من تشخيصنا لأبعاد والمعطيات الجغرافية للمجال الجزائري وعلى تحليل مراحل سياسة تهيئة الإقليم الجزائرية وأبعادها التنموية، باعتبارها معطيات حاسمة في تشكيل الكيان الوطني وصياغة مستقبله، ففي ظل عالم اليوم الذي لا يقر بالحدود، فإن الجزائر مدركة لأهمية نشر التنمية وفق مخططات مدروسة في تحقيق الأمن، حيث تبرز في النهاية العلاقة بين الأمن القومي وعلم التهيئة العمرانية(التخطيط الإقليمي)، بل أن التهيئة الإقليم هي صميم الأمن اللين.

1. مفهوم الأمن القومي وتعدد أبعاده

إن الأمم المتحدة كانت السباقة في استخدامها لمصطلح الأمن، حينما نص ميثاقها في المادة الأولى على أن من بين مقاصد الأمم المتحدة: حفظ السلم والأمن الدوليين(بوزنادة،1992،ص،17). والأمن من وجهة نظر دائرة المعاريف البريطانية يعرف على أنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية (الدهيمي،2010،ص،4).

غير أنه في ظل التحولات التي أفرزتها العولمة، والثورة التكنولوجية والمعرفية، تعددت مستويات وأبعاد لأمن. فعلى المستوى الدولي الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، أما على المستوى الوطني فإنه يعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها لوظيفية(بن عنتر،2005،ص،75). غير أن مفهوم الأمن، يصبح مفهوما ضيقا عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط، ومفهوم واسع عندما نعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي (الحربي،2008،ص،14). وعليه فإن التنوع في المضامين التي أخذ يحملها مفهوم الأمن خاصة خلال العقدين الماضيين، أدى إلى بروز مصطلحات جديدة من أبرزها ما يعرف بالأمن الصلب (Hard Security) والأمن الناعم (Soft Security)، إذ يشير الأول في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية، أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود (زياني،2010،ص،289).

إن الأمن القومي هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام (درويش،1998،ص،56) ومن كل ما سبق نستنتج أن الأمن القومي هو غاية تحقق على مستوى أقاليم مختلفة إذا توافقت الاستراتيجيات المتبعة مع حجم ونوع التهديدات

2. التهيئة العمرانية، صميم إستراتيجية الأمن اللين

أ. تعريف التهيئة العمرانية

هي من العلوم التخطيطية الحديثة ظهرت لتلبية الاحتياجات التنظيمية في توزيع العادل للثروة داخل الإقليم، إذ أن ظهور الثورة الصناعية أدى إلى إختلالات وفوارق مكانية بين أقاليم متطورة وغنية أين تتركز الموارد وأقاليم متخلفة فقيرة. فالتهيئة هي مجمل التدخلات والعمليات والإجراءات التي تتم على المجال الإقليمي بهدف تحسين تنظيمه، سيره، وتطويره بهدف إيجاد حلول عقلانية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وقضايا البيئة والصحة العامة والمسائل الهندسية والمواصلات والنظم المرتبطة بالتخطيط والتصميم والإنشاء (Alberto Zucchele ,1984 ,p 225).

ب. التهيئة العمرانية في الاقتصاد الحر(المذهب الرأسمالي)

تكون على شكل إجراءات تقنية إدارية جبائية ولا تندرج في التخطيط الاقتصادي، الأمر الذي ترتب عنه سوء في توزيع الاستثمارات وتزايد الفوارق المجالية، مما أجبر الدولة الرأسمالية على التدخل بشكل تنظيم جملة من الإجراءات الرامية لسد الثغرات عن طريق تخفيض الضرائب وتحفيزات مالية كتخصيص قروض مسيرة في المناطق المهمشة. وعليه فان التهيئة العمرانية في المنهج الليبرالي تتميز بطابع المرونة لسد الاختلالات الناتجة عن تطبيق مبادئ الرأسمالية، وبهدف استصلاح الأقاليم المتخلفة التي يغلب عليها الطابع التقليدي لنهوض بها من الناحية الاقتصادية وهذا ليس في حدود الدولة بل حتى خارج حدود الدولة (المستعمرات السابقة) خاصة في ظل توجهات النظام العالمي الجديد، أين أصبح التفكير يتجه نحو التنمية الشاملة، أي إدماج كل الإمكانيات على المستوى العالمي. والغاية من ذلك هي مصلحة اقتصادية بدرجة أولى إذ أن الهدف التنموي يقوم على مبدأ تقسيم العمل كتوطين الصناعات الملوثة في العالم الثالث والصناعات التكنولوجية في الدول المتقدمة.

ج. التهيئة العمرانية في الاقتصاد المخطط (المذهب الاشتراكي)

هي وسيلة لتطبيق مبادئ التخطيط الاقتصادي، بمعنى أن الدولة هي من تأخذ على عاتقها مسؤولية دمج التهيئة العمرانية في السياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن بين الأقاليم وتوزيع التنمية (تحقيق التنمية). والفلسفة الجديدة لتهيئة الإقليم في المنهج الاشتراكي تقوم على أساس التجمع والتكتل الدولي كأفضل بديل لممارسة العمل التنموي أي أن التهيئة أضحت الدراسة التخطيطية ضمن الأبعاد والتجمعات والتكتلات.

د.التهيئة العمرانية والأمن القومي

انطلاقا مما ورد ذكره، يتجلى أن التحدي الحقيقي لتجسيد أمن قومي يكمن في كيفية إعداد إستراتيجية تنموية للإقليم الوطني، وتجسيدها عملياًَ بتصميم مشاريع عمرانية. حتى يؤدي الفضاء الوطني جميع وظائفه بكفاءة عالية في شروط سياسية، مؤسساتية، اجتماعية وثقافية متكاملة الأدوار، دون أن تلحق الضرر بأحد العناصر المكونة له. والشكل الموالي يوضح أن الأمن القومي يرتكز على ستة اهتمامات أمنية رئيسة (الدفاع الوطني، الاقتصاد، المجتمع، البيئة، السيادة السياسية) ممثلة بدوائر، فإذا كان تداخلها بتناغم وتكامل فإن ذلك يزيد الأمن القومي تعزيزا، ولا يتحقق التداخل إلا إذا كانت هناك مقاربة علمية مدروسة

تساهم في إعداد مشاريع تنموية، يراعى فيها البعد المحلي والإقليمي ولها مدلولها الإداري والقانوني، وتكون فيه رفاهية المجتمع والدولة غاية محققة.

شكل01: نموذج تصوري لعلاقة تهيئة الإقليم بالأمن القومي

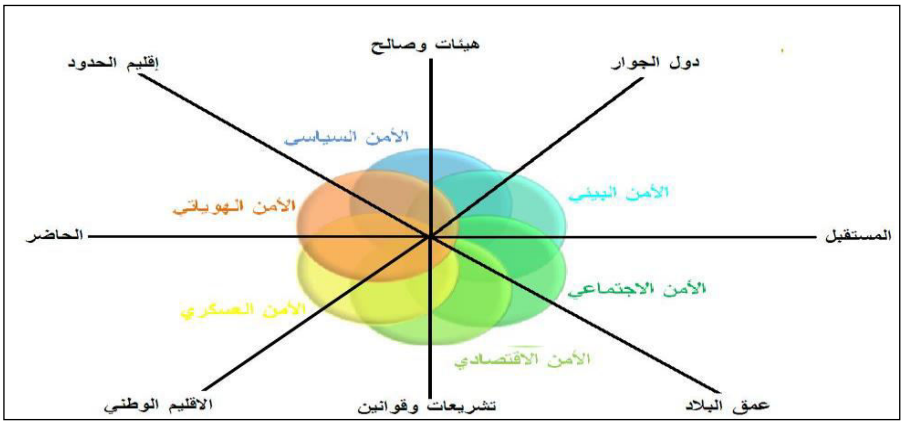

المصدر: إنجاز الباحث (2017)

3. أمن القطر الجزائري، بين المعطيات الجغرافية والتاريخية

أ. الظروف الجغرافية للإقليم الوطني

إن مفهوم المجال من أكثر المفاهيم إشكالية، لما يحمله من دلالات والإيحاءات، ولما يتصف به من تعقيد ومفارقة، فهو التراث ومكاسب التهيئات والتنظيمات السابقة، الطبيعية، الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية، ومسرح للرهانات وصراع القوى (Dictionnaire de la géographie 1970, p. 68) ولفهم المجال الجزائري فإنه من الضروري تناول الظروف الجغرافية والتاريخية للجزائر، لأن المجال الحالي هو نتيجة ممارسات متعاقبة. كما أن مفهوم المجال يتقاطع مع مفهومين آخرين هما السلطة والمعرفة، إذ أن امتلاك المجال امتلاك للسلطة، كما أن امتلاك السلطة امتلاك للمجال، وامتلاك المعرفة امتلاك للسلطة والمجال، وبذلك يصبح الفعل المجالي فعل سلطة وثقافة رغم كون المجال يبدو غالبا محايدا ولا مباليا، وهو سلوك مساعد في اقتصاد التحكم والسلطة (Lacoste 2010, p. 55).

تعتبر الجزائر أكبر وحدة مساحية في المغرب العربي وإفريقيا بعد تقسيم دولة السودان، إذ تقدر مساحة الإقليم الوطني بـ2381741 كلم^2، أي ما يمثل تقريبا ربع (1/4) مساحة القارة الأوروبية. وبموقعها الجغرافي المهم في شمال غرب إفريقيا، يكون تحقيق الأمن القومي الجزائري من التحديات الكبرى والشغل الشاغل للسلطات.

شكل2: توزيع المظاهر التضاريسية للجزائر

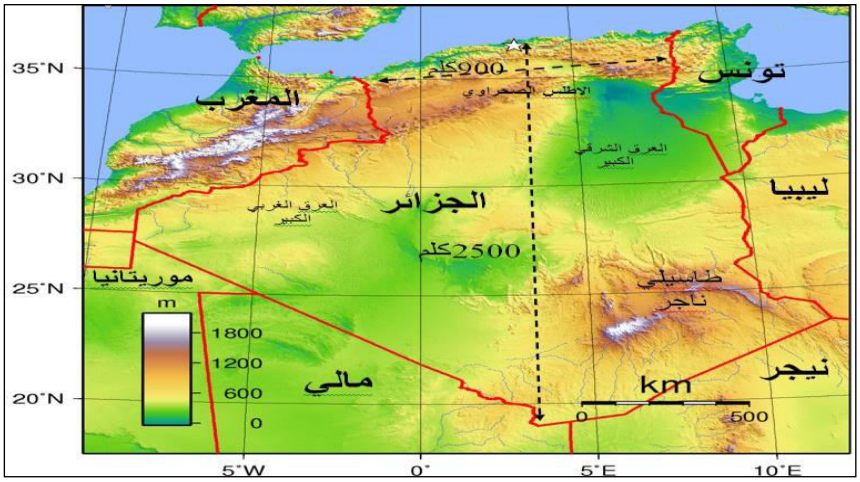

بالإضافة إلى قسوة الظروف المناخية ونقص التجهيزات والعتاد اللازم، يزيد الطابع التضاريسي الجبلي في الشمال والطابع الصحراوي الشاسع في الجنوب، في صعوبة مهمة تأمين حدود التراب الوطني، وفي ظل ما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية في الفترة الأخيرة من تنافس القوى الخارجية، على ما تزخر به المنطقة من ثروات، أدى بالسلطات الجزائرية العمل على استقرار المنطقة ومحاولة إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي (الظريف،2012،ص،21). ومن المهم التذكير بأن الجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق عن أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت أيُ مبررات.

ب.أمن القطر الجزائري خلال الفترة ما قبل الفترة الاستعمارية

لقد تحكمت الأقاليم الطبيعية المتباينة في شكل تكيف سكان الجزائر الأوائل من خلال امتهانهم لمهنة الرعي والزراعة المعيشية وذلك باستغلالهم للمراعي الواقعة في السهول خلال فصل الشتاء ثم التنقل واستغلال المراعي الواقعة في الجبال خلال فصل الصيف. هذا التنقل المسمى بنظام التكاملات (terroir) (Marc Cote, 1990, p,137) وعليه فإن عمق الإقليم الوطني كان يعرف منذ القديم، نوعا خاص من الديناميكية المكانية الناتجة عن هذا النوع من النظام الاستغلالي، الذي من أهم مقوماته التنوع الطبوغرافي (السهل والجبل)، التغير الزمني (الشتاء والصيف)، العنصر البشري(قبائل أمازيغية) والحاجة الاقتصادية(الرعي وزراعة الحبوب في السهل، السكن وزراعة الأشجار المثمرة في السفوح) (عنون،2010،ص،170)، كما أن النظام الاجتماعي المتمثل في القبيلة، الذي ينظر للأرض على أنها ملكية عقارية جماعية يستوجب على جميع أفراد القبيلة الدفاع عنها، في حين أن عائدات استغلالها فهي فردية. ساعد في رسم الحدود المكانية للقبائل الجزائرية في تناغم مع توزيع مظاهر، السطح مما يسمح للقبيلة أن تمتلك أراضي واسعة ومتنوعة تضاريسيا، لتحقق نظام الترحل واستغلال المجال. وعلى صعيد أخر كانت الحدود الدولية للجزائر مفتوحة من الناحية الشرقية، حيث كانت الجزائر جزء من أراضي الإمبراطورية العثمانية، أما الصحراء الجزائرية فهي كانت منذ القديم المصدر الأول لتجارة الرق والملح والذهب حيث تعتبر مناطق الصحراء والساحل الإفريقي الطريق الأساسي للتجار

البربر والعرب القادمين من الشمال. ولعل اهتمام الدولة الجزائرية في الوقت الراهن بتنظيم مهرجانات التسوق والتبادل التجاري في منطقة تامنراست بما يعرف الأسهار (الربيع الأمازيغي) لهو دليل على إدراك ووعي السلطة بأهمية إحياء العلاقات التجارية التاريخية مع دول الجنوب في تعزيز الأمن القومي الوطني من خلال تشجيع النشاط التجاري الرسمي ومراقبة التدفقات على الحدود.

شكل03: مخطط توضيحي للعلاقة بين المظاهر التضاريسية وحدود القبائل للجزائرية

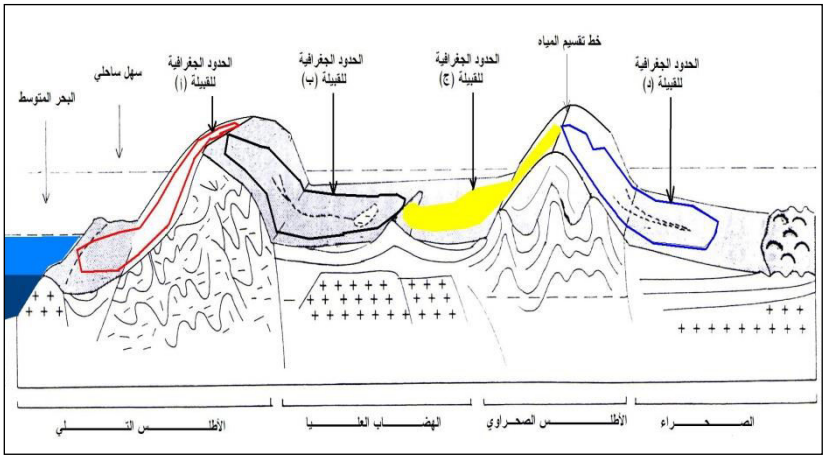

المصدر: إنجاز الباحث (2017)

4. دور سياسة تهيئة الإقليم الجزائرية في تحقيق الأمن القومي

يمكن تتبع تطور سياسة تنمية الأقاليم الجغرافية للقطر الجزائري وتأثير ذلك على تحقيق الرهان الأمني وفقا الإستراتيجية العمرانية للجزائر المستقلة من خلال المراحل التالية:

أ. المرحلة الأولى: البحث عن نموذج لتنمية وطنية متجانسة لاستعادة السيادة الوطنية

غداة الاستقلال تم تبني جملة من الخيارات السياسية لتشييد دولة عصرية، على أسس ديمقراطية في إطار نظام الحزب الواحد، وبتبنّي النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية. في ظل ظروف دولة فتية تفتقر للمال والخبرة فإن عمليات التهيئة المنجزة كانت بسيط كالعمل على تشكيل الترب المرهفة، تشكيل الغطاء الغابي وتطوير السقي، القضاء على البيوت القصديرية في المدن الكبرى وهي جميعها برامج كانت ترمي إلى رفع المستوى المعيشي وتحسين الخدمات الاجتماعية، من خلال تخصيص مبالغ مالية في إطار برامج قطاعية تقاسمتها مختلف الوزارات. ونظرا لكون هذه العمليات كانت عفوية وغير مراقبة، ولم يكن هناك اهتمام بتنمية المجال الجزائري (ميزانية التسيير أكبر من ميزانية التجهيز)، فقد أقام الرئيس الراحل هواري بومدين بتغيير جذري من خلال اعتماده لمخطط تنموي سمي بالمخطط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة أهدافه الرئيسية في تثبيت السكان والحد من الفوارق الجهوية، توزيع الاستثمارات ونشر التنمية داخل البلاد، واستصلاح وحماية الموارد الطبيعية. وعليه فقد أعد ترسيم حدود الأقاليم التنموية للتراب الجزائري إلى ستة مناطق كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل04: توزيع الأقاليم التنموية حسب المخطط الاقتصادي الاجتماعي1966.

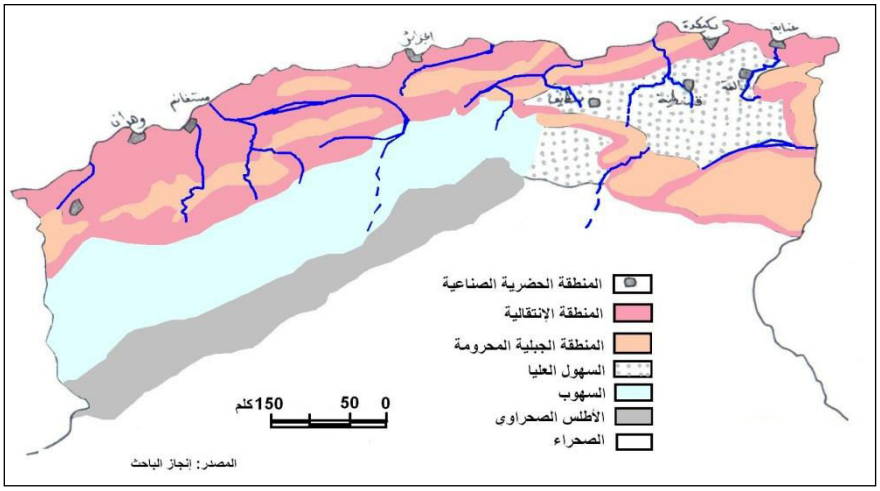

المصدر: إنجاز الباحث (2017)

لكن الرغبة السياسة لدولة في هذه الفترة كان تحقيق التفاف الشعب على نظام دولته الفتية، بالتركيز على السياسة الاجتماعية، أثر على توجيه الاستثمارات. حيث تركزت على المناطق الساحلية والتلية وبالتالي دعمت وبصورة غير مباشرة التوجه العمراني والاقتصادي الموروث عن الفترة الاستعمارية مما زاد في حدة الفوارق بين المناطق الغنية والمهمشة من جهة والمناطق الشمالية والداخلية من جهة ثانية.

ب. المرحلة الثانية: التهيئة العمرانية كوسيلة لتحقيق تطور اقتصادي، اجتماعي وسياسي

تعتبر فترة السبعينيات العصر الذهبي للجزائر المستقلة لأنها كانت فترة جني ثمار التصحيح الثوري(1965) الذي قام به الرئيس الراحل هواري بومدين، إذ كانت فترة حافلة بالإنجازات على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية (التأميمات، البناء المؤسساتي، النشاط الدبلوماسي، المشاريع الكبرى..). ففي هذه الفترة زاد وعي الدولة بخطورة تأثير الفوارق الجهوية على الأمن الوطني، حيث لأول مرة تم الحديث عن فك الضغط في المناطق الساحلية بتحديد خيار الهضاب العليا. وبالاعتماد على الخبرة السوفيتية تم تخصيص 34مليار دينار جزائري في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، إذ لأول مرة تم الاهتمام بالتهيئة العمرانية والنظر إليها كعامل مساعد في التنمية الاقتصادية. وقد تعزز هذا المسعى من خلال المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) الذي سخر له أكثر من 121مليار دينار جزائري (40 %منها موجهة للصناعة)، إذ سطرت الدولة الجزائرية جملة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

- التقسيم الإداري لسنة 1974، على اعتبار أن التقسيمات الإدارية هي جوهر الدراسات الإقليمية التي يتوقف عليها حل الكثير من المشكلات التنموية، فقد تم إصدار تقسيم إداري جديد للقطر الجزائري، إذ تم تعيين 31 ولاية كبديل للعمالات 15 السابقة يتوزع عليها 704 بلدية. حيث كان يهدف هذا التنظيم، إلى إيجاد

التوازن الإقليمي والتقليل من حدة الفوارق بين بلديات الوطن وذلك بتوسع وتكيف الأنشطة الاقتصادية بإعطاء الولاية صلاحيات لتنمية مجالها في إطار حدودها الإدارية(بولحواش،1999،ص،99).

- تعزيز أدوات التخطيط المجالي والمالي على المستوى المحلي إذ تقرر استحداث أداتين ماليتين هما المخطط البلدي للتنمية ومخطط التحديث العمراني، حيث أن (PCD) هو برنامج قصير المدى (3سنوات) موجه للبلديات في إطار المخططات الرباعية لتنفيذ المشاريع الواردة في التقارير التوجيهية السابقة. أما (PMU) وهو اعتماد مالي مخصص للمدن الكبرى بهدف ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية (التجاني،1999،ص،66).

- تبني مشاريع كبرى على المستوى الوطني، ومنها مشروع السد الأخضر الذي يغطي ثلاثة ملايين هكتار (مضاعفة مساحة الغابات في الجزائر) ومن أهدافه استرجاع 12 مليون هكتار من الأراضي التي تصلح للزراعة، وإنشاء شبكة من الطرق والسدود الترابية داخل الحزام وعلى أطرافه. كما تم العمل على تنفيذ فكرة الطريق الصحراوي أو ما يسمي طريق الوحدة الإفريقية كعامل مكمل للمشروع الأول ويضمن السيطرة على المجال الصحراوي وإدماجه بالشمال. وهو كفكرة طرحت أول مرة سنة 1964 في إطار التعاون الإقليمي ولأنه يساهم في المبادلات بين الجزائر والدول الإفريقية.

في هذه المرحلة التي تتسم بالتخطيط المركزي ساهمت في توفير مناصب الشغل في المناطق المستفيدة من المناطق الصناعية وكذا في إطار الثورة الزراعية، الأمر الذي كان له الأثر في تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة، مما انعكس إيجابا على السلم والأمن الاجتماعيين. فرغم أن هذه المرحلة ميزتها سياسة توازن جهوي أكثر منها سياسة تهيئة عمرانية، إلا أن الكثير من الملاحظين يعتبرونها فترة الأمن والآمان في الجزائر.

ج.المرحلة الثالثة: تأثير الوفرة المالية والاستقرار السياسي في تفعيل إستراتيجية التهيئة العمرانية من أجل أمن قومي أفضل

بالإضافة إلى الطفرة البترولية التي ساهمت بتوفير عائدات مالية معتبرة في نهاية السبعينيات، فإن جني الثمار الأولى للمشاريع الكبرى(الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، الثورة التعليمية) أدت إلى تسارع العجلة التنموية، وتحولها من طابع سياسي إلى طابع قانوني ذات أهداف بعيدة المدى. حيث لأول مرة في تاريخ الجزائر طرح مفهوم إستراتيجية التهيئة العمرانية، حيث جاء ذلك على أساس مطلب شعبي من خلال مناقشات تعديل الميثاق الوطني لسنتي 1976و1986(Rahmani,1982,p,229). وأمام نقص الهيئات المنصب اختصاصها في مجال شغل الإقليم وتهيئته، أنشاءت الدولة سنة 1979 وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، لتكون بذلك الهيئة الأولى المخولة بدراسة وتحليل المجال الجزائري. وقد تميزت مرحلة الثمانينات من القرن التاسع عشر بجملة من التدخلات نوجزها فيما يلي:

- التقسيم الإداري لسنة 1984.

- اعتماد المخطط الخماسي الأول والثاني(80-84/85-1989).

- صدور قانون التهيئة العمرانية رقم 03/87: الذي يحدد الإطار التطبيقي للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، من خلال إعداد منظومة من الأدوات التخطيط المجالي، تقوم على العمل ضمن عدة مستويات للتخطيط الاستراتيجي للتنمية العمرانية وطنيا وإقليميا ومحليا. أهمها الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية

(SNAT) والتي تعكس المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني، بالنظر إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأمد الطويل(القانون03/87،ص،153)، ومن أهم المشاريع الكبرى الواردة في المخطط: مشاريع استصلاح التراب الوطني، برنامج خيار الهضاب العليا، تثمين المناطق الجنوبية بإنشاء 140الف وظيفة في الصناعة والبنيات التحتية من طرق وسكك حديدية، مشاريع ذات بعد وطني وعالمي، مشروع المدن الجديدة.

شكل05: توزيع المشاريع التنموية الكبرى حسب الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية

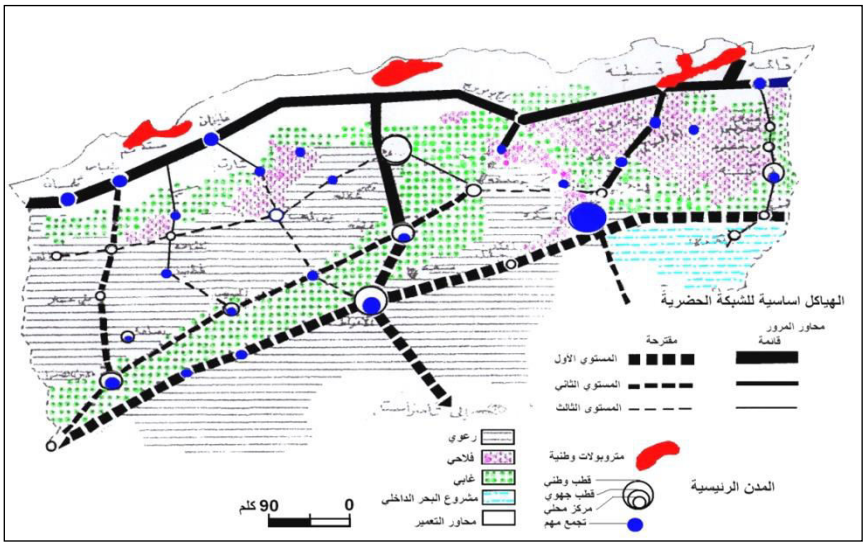

المصدر: الوكالة الوطنية لتهيئة العمرانية (1995)

د. مرحلة العشرية السوداء غياب سياسة عمرانية واضحة المعالم في ظل الأزمة التي اجتاحت البلاد:

شهدت الجزائر سنة 1986م الأزمة الاقتصادية نتيجة انخفاض سعر البترول فقد ارتفعت الأسعار بمعدل 700% خلال 10سنوات الموالية، كما واكب ذلك تطورات سياسية تمثلت في التحول الجذري للتوجه الاقتصادي والسياسي للبلاد (بعد أحداث أكتوبر 1988) من النظام الاشتراكي نحو نظام اقتصاد السوق والتعددية الحزبية، وزاد تأزم الوضعية الأمنية للبلاد في كبح مساعي التنمية وغياب سياسة التهيئة العمرانية. لكن قسوة العشرية السوداء لم تلغي تنظيم استشارة وطنية واسعة حول الإستراتيجية الجديدة لتنمية الإقليمية في الجزائر شارك فيها إلى جانب السلطات العمومية، خبراء وجمعيات مدنية لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة تحت عنوان "الجزائر غدا" تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والاختلالات التي يعانيها وبعض المقترحات للتطوير، وكمحاولة على تنظيم المجال شرعت الدولة على العمل بالإجراءات التالية:

- خيار الهضاب العليا وهو الخيار الذي قد سبق وأن ورد في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، إذ تم العمل على تطبيق جزئي له باختيار مجموعة من البرامج وتوزيعها على 4 مشاريع جهوية كبرى متجانسة.

- تبني سياسة الأقطاب الفلاحية أين تم تحديد ثلاثة أقاليم جغرافية تضم ثلاثة مشاريع كبرى تشكل متحدة مخطط اصطلح على تسميته بالمخطط الشامل للتهيئة والتنمية المستدامة، بهدف تطوير زراعات مناسبة مع نظام توزيع الموارد المائية مع عمليات التشجير لأنواع مناسبة ومحددة لحماية أحواض السدود وربط هذه الأقطاب ببرامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبشبكات البحث العلمي.

هـ المرحلة الخامسة: تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كآلية لاسترجاع الأمن في الجزائر

بدأت الجزائر مطلع سنة 2000 تعيش مرحلة تحولات عميقة في إطار الإصلاحات الرامية إلى تأسيس الدولة، بتبني سياسات جديدة راشدة وفاعلة تجعل التنمية المستدامة في صلب واجبات الدولة. ومن اجل تفعيل هذه الإستراتيجية الجديدة حرصت الدولة على تأمين تطبيقها من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات بداية من التشريع ومرورا بالبناء المؤسسي ووصولا إلى تعبئة الموارد المالية:

- التشريعات القانونية: فقد تسارعت وتيرة إصدار التشريعات في الفترة الممتدة بين 2000 و2007 بصدور 15قانونا جديدا وأكثر من 210 مرسوما تنفيذيا بعنوان التنمية المستدامة، ومن بين أهم هذه التشريعات الجديدة نذكر قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، قانون حماية وتثمين الساحل في إطار التنمية المستدامة وقانون المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

- الهيئات: حيث تم إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة عام 2000، وتدعيم مصالح الدولة اللاممركزة على الصعيد المحلي بـ48 مديرية ولائية لتهيئة الإقليم و4 مفتشيات جهوية للبيئة إضافة إلى مجموعة من الوكالات والمراصد للإشراف على توجيه ومتابعة هذه الإستراتيجية من بينها المرصد الوطني للبيئة المستدامة والمرصد الوطني للإقليم وتنميته المستدامة والوكالة الوطنية للنفايات والمجلس الوطني للتهيئة العمرانية والتنمية المستدامة والندوات الإقليمية لتهيئة الإقليم والمحافظة الوطنية لمراقبة الساحل ومندوبية المخاطر الكبرى والتنمية المستدامة ومرصد مراقبة المناطق الجافة والصحراوية (لعروق،2009،ص،1128).

- أدوات التمويل: من خلال إنشاء صناديق خاصة من بينها الصندوق الوطني للبيئة وصندوق حماية الساحل والشواطئ، الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، صندوق تنمية المناطق الجنوبية (2% من الجباية البترولية)، صندوق تنمية الهضاب العليا (3 % من الجباية البترولية)، صندوق محاربة التصحر وتنمية المراعي في السهوب، علاوة على سن نظام جباية بيئية والتأسيس لبرنامج المخطط الخماسي 2010-2014 بغلاف مالي يتجاوز 300مليار دولار بعد كل من برنامج دعم النمو الاقتصادي (2004-2009) بقيمة 155مليار دولار وبرنامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2003) كاستثمار حكومي قارب من 60 مليار دولار.

- أدوات التخطيط المجالي: نظرا للوعي التام لدى السلطات الجزائرية بأن تنظيم التراب الوطني وفقا لأقاليم متجانسة هو بلوغ الحالة المثالية لتحقيق تنمية متناغمة بين الأقاليم والحد نهائيا من جميع الاختلالات الموروثة، فإن الدولة أعدت جملة من المخططات المجالية والنوعية تندرج ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الذي أصبح يعرف بأنه المخطط الرامي إلى الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة تثمين الموارد الطبيعية، وتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني. وكذا

التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكانية وقيام بنية حضرية متوازنة. ومن أجل تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تم التأسيس لما يعادل لثمانية عشر (18) مخططا توجيهيا قطاعيا، خاص بالبني التحتية الكبرى لتطوير الإقليم الوطني على اعتبارها الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه ومن بينها نذكر: المخطط التوجيهي للمياه والمخطط التوجيهي للنقل (بالطرق والطرق السريعة، بالسكك الحديدية، بالموانئ، بالمطارات). كما أعاد صياغة تعريف المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بالمخطط الذي يحدد التوجيهات الأساسية للتنمية المستدامة في نطاق برنامج الجهات (وعددها تسع فضاءات،حيث أضاف أقصى الجنوب)، تقييم الأوضاع في كل فضاء بخطة مرفقة بوثائق خرائطية تبين مشروع تهيئة الإقليم فهو وثيقة تحليلية استشرافية. بالإضافة إلى أنه تم استحداث أدوات تخطيط مجالي وحضري أكثر نوعية وتخصص، وهي المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى ومخطط الحماية واستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة الأثرية التابعة لها والمخطط العام لتهيئة الحظائر الوطنية.

خاتمة:

من خلال استعراض إستراتيجية تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تتضح رغبة الجزائر في تحقيق أمنها الإقليمي ضمن الأقاليم الجغرافية المحيطة بها بحكم التاريخ المشترك وتكامل المعطيات الجغرافية، بتعزيز التعاون التنموي في المنطقة. فعلى الصعيد الوطني فقد ثبت أن رسم إستراتيجية تهيئة الإقليم وتنميته بإقحام المواطن في العملية التنموية وتوسيع قاعدة المشاركة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني هي صميم سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري، والسعي لتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية. إذ أن الركود التنموي هو تهديد للأمن القومي. خاصة وأن أدوات التهيئة العمرانية (أدوات تخطيط مجالي،أدوات مالية، أدوات الإعلام والشراكة،..) من شأنها، حل المشكلات التي تهيئ لبيئة ملائمة لتنامي العنف والإرهاب وأمراض الانسجام الوطني.

وعلى صعيد المغرب العربي والإفريقي، تسعى الجزائر جاهدة على تجسيد المشاريع الكبرى للتهيئة العمرانية كالطريق السيار المغاربي والطريق العابر للصحراء، باعتبارها دعائم أساسية لنشر التنمية ومراقبة الإقليم ضد التجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتشجع الإرهاب والجريمة الدوليين.

أما على الصعيد الإفريقي الأوروبي فإن قناعة الجزائر الراسخة بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تستطيع أن تسهم في جعل كل من منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل، أقاليم استقرار وأمن وللتمتع المشترك بالتنمية والرخاء .ومن هذا المنطلق، فإن إستراتيجية التهيئة العمرانية الجزائرية ترمي إلى تقليل أوجه التفاوت الإنمائي بين جانبي البحر الأبيض المتوسط وهذا ما نلمسه من خلال تطوير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها توزيعا عادلا ومنصفا فيما بين بلدان المنطقة.

مثلما تؤدي تنمية المناطق الداخلية والحدودية للإقليم الوطني إلى تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي، فإن العمل على التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لدول الجوار يسهم في جعل سكان كل المناطق درعا بشريا ضد كل أنواع التهريب والتخريب الاقتصادي والاجتماعي لبلدهم والدول المجاورة لهم في آن واحد. إن التعاون الدولي في إطار أبعاد التهيئة العمرانية يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمعات البشرية على تطوير مظاهر التضامن الاجتماعي الشامل، وتحقق التقدم والرفاه العام للمجتمع البشري في حدوده الجغرافية الواسعة

حيث لا يتطلب ذلك سوى تطوير مجموعة من المشاريع التنموية المشتركة الأمر الذي يحقق تعاونا شاملا يتعدى البعد العسكري ليشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم.

قائمة المراجع

1. التجاني بشير.(1999). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. الحربي سليمان عبد الله.(2008). مفهوم الأمن، مستوياته، وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر: المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 14.
3. الخضيري عبد العزيز بن عبد الله. (2009). الأمن والتنمية نظرة نحو المستقبل:www.saudicsr.org .
4. الظريف شاكر.(2010). البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات: رسالة ماجستير، جامعة باتنة.
5. الدهيمي لخضر.(2010). وثيقة أهمية الأمن والتوعية به في المنظومة التربوية: مجلة الشرطة الجزائرية.
6. بن عنتر عبد النور.(2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
7. بولحواش علاوة.(1999). التجربة الجزائرية في التهيئة الإقليمية: المجلة الجغرافية السورية، العدد12.
8. بوزنادة معمر.(1992). المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
9. درويش عيسى.(1998). ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي: مجلة الفكر السياسي، القاهرة.
10. لعروق محمد الهادي.(2009). التخطيط الحضري والريفي في الجزائر رهانات وأسس التنمية المستدامة: كتيب الأبحاث، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، دولة الكويت.
11. عنون نوالدين.(2010).تحولات الديناميكية الحضرية الداخلية لمدينة باتنة في ظل ازدهار أنشطتها التجارية: مجلة العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، المجلد 22، العدد02.
12. زياني صالح.(2010). تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة: مجلة المفكر العدد الخامس، جامعة بسكرة.
13. القانون 87-03 المؤرخ في 27-02-1987، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 5.
14. Alberto Zucchele. (1984). Introduction a L'urbanisme Opérationnel et a la Composition: OPU. vol 2.
15. Cherif Rahmani .(1982), La croissance urbaine en Algérie: OPU.
16. Dictionnaire de la géographie (1970), PUF.
17. Lacoste Yves(2010) La géographie, ça sert d'abord à faire la guerre: LD/Fondations.
18. Marc Cote.(1990) . Pays, paysages, paysans d'Algérie :Paris. CNRS Editions.